وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ٢٦ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع تزايد المخاطر الجيوسياسية وتفاقم مخاوف الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية أمس الاثنين بفعل المخاوف بشأن تقلص الإمدادات العالمية الناجم عن تصاعد الصراعات في الشرق الأوسط وبين روسيا وأوكرانيا، في حين زاد تقلص عدد منصات الحفر الأميركية من الضغوط الصعودية على الأسعار.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 39 سنتاً بما يعادل 0.5 بالمئة إلى 85.82 دولاراً للبرميل. وربحت العقود الآجلة للخام الأمريكي 40 سنتاً، أو 0.5 بالمئة، إلى 81.03 دولاراً للبرميل. وانخفض كلا الخامين القياسيين أقل من 1 % الأسبوع الماضي مقارنة بالأسبوع السابق. وساهم ارتفاع الدولار الأمريكي، الذي ارتفع بنحو 1 % خلال الأسبوع الماضي، في كبح الأسعار. وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس وحدة إن إس تريدينج التابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: «تصاعد التوتر الجيوسياسي، إلى جانب زيادة الهجمات على منشآت الطاقة في روسيا وأوكرانيا، إلى جانب تراجع آمال وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، أثار المخاوف بشأن إمدادات النفط العالمية». وفي الوقت نفسه، انخفض عدد منصات النفط الأمريكية بمقدار منصة واحدة إلى 509 الأسبوع الماضي، حسبما أظهرت بيانات من شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز، مما يشير إلى انخفاض العرض المستقبلي. وقالت كييف إن موسكو أطلقت 57 صاروخا وطائرة مسيرة في الهجوم الذي استهدف أيضا العاصمة كييف بعد يومين من أكبر قصف جوي لنظام الطاقة في أوكرانيا منذ أكثر من عامين من الحرب الشاملة. وجاءت هذه الخطوة في أعقاب الهجمات الأخيرة التي شنتها أوكرانيا على البنية التحتية النفطية الروسية، حيث استهدفت طائرات بدون طيار ما لا يقل عن سبع مصافي تكرير هذا الشهر.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد: «إن تعطل مصافي النفط في روسيا أدى إلى زيادة الضغط على أسواق الوقود، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على شحنات النفط الخام المتاحة»، مضيفين أن حوالي 12 ٪ من إجمالي طاقة معالجة النفط في روسيا تأثرت. وهبط مؤشر داو جونز 4/3 في المائة، وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز أكثر من 10/1 في المئة، وارتفع مؤشر ناسداك أكثر من 10 في المئة، مما عزز مؤشر ستاندرد آند بورز هذا الأسبوع، في إشارة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي قال إنه لا يزال على المسار الصحيح لثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام. وتعرض موقع لتخزين الغاز تحت الأرض في أوكرانيا لهجوم يوم الأحد في أحدث موجة من الضربات الصاروخية الروسية على منشآت الكهرباء، بينما أعاد المسؤولون الكهرباء في المدن وأمروا بالواردات وفرضوا انقطاع التيار الكهربائي بشكل متتابع لمعالجة النقص.

وأبلغت شركة نفتوجاز للطاقة التي تديرها الدولة في أوكرانيا عن الهجوم على موقع تخزين الغاز، لكنها أضافت أن إمدادات الغاز للمستهلكين لم تتأثر. وقال الرئيس التنفيذي لشركة نافتوجاز، أوليكسي تشيرنيشوف إن المعدات التي تضررت في الهجوم يجري إصلاحها. وكتب تشيرنيشوف على فيسبوك: «لن يؤثر الوضع بشكل خطير على عمليات تخزين الغاز تحت الأرض، حيث يتم تخزين الغاز على عمق كبير تحت الأرض.

وقال الرئيس فولوديمير زيلينسكي إن الجهود المبذولة لاستعادة إمدادات الطاقة جارية في مناطق مختلفة، مع أكبر الصعوبات في خاركيف، ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا. وقالت وزارة الطاقة في البلاد والموزعون إن أوكرانيا زادت وارداتها من الكهرباء وأوقفت الصادرات بعد السلسلة الأخيرة من الهجمات الروسية، التي فقدت فيها شركة دي تي إي كيه، أكبر منتج للطاقة، 50٪ من طاقتها.

وقالت شركة دي تي إي كيه، أكبر شركة خاصة للطاقة، إنه تم فرض انقطاعات متكررة للتيار الكهربائي في ميناء أوديسا. وقال حاكم أوديسا الإقليمي أوليه كيبر، في منشور بعد منتصف الليل مباشرة على تطبيق الرسائل تيليغرام، إن أجزاء من المدينة انقطعت عن الكهرباء بعد الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب هجوم جديد بطائرة بدون طيار ليلاً.

وقال سيرهي كوفالينكو، رئيس شركة التوزيع ياسنو، للتلفزيون الوطني: «لقد تم بالفعل تقييم الخسائر (من هجوم الجمعة) وفقدت مجموعة دي تي إي كيه 50 % من قدرتها على التوليد». وقال كوفالينكو إن روسيا هاجمت جزأين من نظام الطاقة – التوليد والتوزيع، وأصابت محطات الطاقة الحرارية والمائية. وأضاف أن «العدو ضرب بشدة عقد الشبكة والمحولات».

وقالت الوزارة إن روسيا حاولت يوم الأحد ضرب منشأة حيوية للبنية التحتية للطاقة في منطقة لفيف في غرب أوكرانيا. وقالت «اشتعلت النيران في المعدات وتم فصل الطاقة عن المنشأة. ولم تقع إصابات».

وقال رئيس الإدارة العسكرية لمنطقة لفيف ماكسيم كوزيتسكي في وقت لاحق إن رجال الإطفاء استغرقوا معظم اليوم للسيطرة على الحريق. وقالت الوزارة إن خطوط الكهرباء في منطقة كييف تضررت وانقطعت الكهرباء عن 1400 أسرة في مستوطنتين.

وقال تشيرنيشوف من شركة نافتوجاز إن شركته تعمل حاليًا على إضفاء الطابع المحلي على تأثير الهجمات الروسية والقضاء عليها. وتقع معظم سعة تخزين الغاز في أوكرانيا في الجزء الغربي من البلاد وهي قادرة على تخزين حوالي 30 مليار متر مكعب من الغاز.

وذكر بيان للوزارة أن الشركات الأجنبية إلى جانب السلطات الكردية العراقية لم تقدم حتى الآن عقودها إلى وزارة النفط الاتحادية لمراجعتها وإصدار عقود جديدة تتوافق مع الدستور والقانون. وظل خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، الذي كان يتعامل مع حوالي 0.5 ٪ من إمدادات النفط العالمية، عالق في طي النسيان بعد عام من إغلاقه، حيث تعيق العقبات القانونية والمالية استئناف التدفقات من المنطقة.

وأضافت أن تقارير أوبك ومصادر ثانوية دولية أظهرت أن إنتاج الخام في المنطقة يتراوح بين 200 ألف إلى 225 ألف برميل يوميا دون علم أو موافقة الوزارة. وقال العراق في مارس إنه سيخفض صادراته من النفط الخام إلى 3.3 مليون برميل يوميا في الأشهر المقبلة للتعويض عن تجاوز حصته في أوبك + منذ يناير، وهو تعهد من شأنه أن يخفض الشحنات بمقدار 130 ألف برميل يوميا عن الشهر الماضي.

وسلطت أوبك+ الضوء على أهمية الامتثال للتخفيضات المتعهد بها حتى مع ارتفاع أسعار النفط هذا العام. وجرى تداول خام برنت يوم الاثنين فوق 86 دولارًا للبرميل، وهو أعلى سعر منذ نوفمبر.

وقالت الوزارة إن «عدم الالتزام بالسياسة النفطية التي أقرتها الحكومة الاتحادية يعرض سمعة العراق للخطر ويعرض التزاماته الدولية للخطر». وأوقفت تركيا التدفقات في 25 مارس 2023، بعد أن وجد حكم أنها انتهكت أحكام معاهدة 1973 من خلال تسهيل صادرات النفط من منطقة كردستان شبه المستقلة دون موافقة الحكومة الفيدرالية العراقية.

كما أثر ارتفاع الدولار على النفط. لكن الخسائر في النفط الخام تقلصت بسبب توقعات تقلص الإمدادات في عام 2024، في حين قدمت قوة الاقتصاد الأمريكي أيضًا توقعات إيجابية للطلب. ومن المقرر أن يصوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في وقت لاحق اليوم الاثنين على قرار بديل لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة خلال شهر رمضان.

وعلى جبهة العرض، أشار انخفاض إنتاج الوقود الروسي، في أعقاب الضربات الأوكرانية على مصافي التكرير الكبرى، إلى انخفاض إمدادات المنتجات النفطية في الأشهر المقبلة. كما لم تظهر الحرب الروسية الأوكرانية أي علامات على تراجع التصعيد.

وشهدت المخزونات الأمريكية انكماشا مطردا في الأسابيع الأخيرة، مع التراجع المستمر في مخزونات الوقود مما يعكس أيضا تحسن الطلب في أكبر مستهلك للنفط في العالم. وانخفضت منصات النفط الأمريكية بمقدار منصة واحدة في الأسبوع الماضي، مما يشير إلى ضعف الإنتاج، في حين أدى الطلب المتزايد على السفر أيضًا إلى زيادة استهلاك وقود الطائرات.
أدت احتمالية تقلص الإمدادات إلى ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها خلال أربعة أشهر في وقت سابق من شهر مارس، كما شهدت أسعار النفط الخام تداولًا إيجابيًا لهذا العام حتى الآن.

أرامكو تعزز مشاركاتها بالصين باعتبارها الأقوى نمواً في استثمارات الطاقة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تواصل عملاقة الطاقة المتكاملة في العالم، شركة أرامكو السعودية، تركيزها على تعزيز مشاركاتها الاستثمارية الاقتصادية الاستراتيجية في الصين باعتبارها البلد الأقوى نموا في استثمارات الطاقة والأقوى شراكة في مشاريع المصب وتلقي إمدادات النفط الخام والتكرير والكيميائيات، وقال المهندس أمين حسن الناصر رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، إن الصين ليست مجرد سوق بالنسبة لشركة أرامكو، مبينا أن الشركة تريد أن تكون الشريك الأول في رحلة التنمية الاقتصادية بالصين، حيث يتم التركيز بوضوح على الفرص الجديدة.

وأضاف الناصر في كلمة له بمنتدى التنمية الصيني في بكين، إن الصين تمكنت في العقود الأخيرة من تحقيق إنجازات خاصة نموها الاقتصادي الملحوظ وقدرتها على مواجهة الكثير من التحديات، مبينا أن أرامكو السعودية تفخر بكونها أحد موردي الطاقة الأكثر موثوقية في الصين.

وحدد الناصر الخطوط العريضة لإمكانية تعزيز التعاون مع الشركاء الصينيين، مشيرا إلى المجالات التي من شأنها تعزيز التعاون بين أرامكو وشركائها الصينيين الاستراتيجيين، من خلال تقنيات الحد من الانبعاثات، وتطوير المواد، وقطاع المواد الكيميائية.

وأوضح أن أرامكو السعودية لا تزال على هدفها الراسخ بأمن الطاقة في الصين على المدى البعيد، ما سيدفع بالمزيد من النمو والتنمية في هذا البلد. وذكر أنه مع تركيز الصين على تحقيق تنمية ذات جودة عالية، بدأت تظهر فرص أكبر للاستثمار والتعاون، ولهذا السبب تحتل الصين مكانة بالغة الأهمية في استراتيجية أرامكو الاستثمارية العالمية، مبينا أن أرامكو كانت من بين المستثمرين المباشرين الروّاد في الصين خلال العام الماضي، مضيفا أنها ليست مجرد مستثمر.

وحول وجود أرامكو السعودية في قطاع المواد الكيميائية في الصين، قال الناصر إن الصين تُعد بالفعل قوة تمثّل 40 % من حجم المبيعات العالمية في مجال الكيميائيات، فيما حازت أرامكو السعودية مكانة كبيرة أيضًا في هذا المجال، مع حصة الأغلبية في شركة سابك وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى خطط الشركة لرفع الإنتاج من أعمال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية إلى أربعة ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2030.

وذكر أن الأهداف الاستراتيجية للصين ولأرامكو السعودية في مجال المواد الكيميائية متوافقة تمامًا، وقد شهدت إجراءات مبكرة لأرامكو السعودية على أرض الواقع خلال العام الماضي، حيث كانت هناك اتفاقيتان لاستثمارات بمليارات الدولارات في مجال تحويل السوائل إلى كيميائيات في الصين، وهي تطور حاليًا فرصًا استثمارية إضافية مع الشركاء الصينيين للمساعدة في بناء قطاع كيميائي رائد عالميًا.

وأشار إلى أن الطاقة المنخفضة الكربون تُعد مجالًا يحظى بأهمية عالية، ويشمل ذلك الطموحات المناخية للبلدين، وتتمتع الصين بنقاط قوة متميّزة في مصادر الطاقة المتجددة والمواد الحيوية، في حين أن المملكة وأرامكو السعودية لديهما هدف واضح فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والوقود الكهربائي، وتتمتع هذه المجالات بإمكانات كبيرة على المدى البعيد، ولذلك فإن الجمع بين نقاط القوة يمكن أن يتناسب مع طموحات الشركة.

وبالنسبة إلى إمكانيات التعاون الوثيق بين أرامكو السعودية والصين في مجال التقنيات، قال الناصر، إن هناك مجالا استراتيجيا للتعاون وهو رأس المال الجريء حيث ضاعفت الشركة، مؤخرًا، تمويل ذراع رأس المال الجريء ليصل إلى 7.5 مليارات دولار، مع التركيز على الابتكار الصناعي، والتقنيات الثورية، والاستدامة، وهناك فرص جذابة للصين وأرامكو السعودية للتعاون في كل هذه المجالات.

وقالت المصادر إن مخصصات النفط السعودي للصين تقدر بنحو 47.5 مليون برميل لشهر أبريل (1.58 مليون برميل يوميا)، وهو ما يشبه 47 مليون برميل مخصصة في مارس. وتسعى شركة أرامكو السعودية، إحدى أكبر شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة في العالم، جاهدة لتوفير طاقة موثوقة وأكثر استدامة وبأسعار معقولة للمجتمعات في جميع أنحاء العالم، ومنها الصين، وتحقيق القيمة لمساهميها عبر دورات الأعمال من خلال المحافظة على ريادتها في إنتاج النفط والغاز ومكانتها الرائدة في مجال الكيميائيات، وبهدف تحقيق القيمة من خلال سلسلة منتجات الطاقة وتنمية محفظتها بشكل مربح.

وتماشيًا مع هدف أرامكو السعودية الإستراتيجي المتمثّل في تطوير إستراتيجيتها لتحويل السوائل إلى كيميائيات، استحوذت الشركة على حصة قدرها 10 % في شركة رونغشنغ للبتروكيميائيات المحدودة «رونغشنغ للبتروكيميائيات». وبموجب اتفاقية بيع طويلة الأجل، يحق لأرامكو السعودية توريد 480 ألف برميل في اليوم من النفط الخام إلى شركة جيجيانغ للنفط والبتروكيميائيات المحدودة التابعة لشركة رونغشنغ للبتروكيميائيات، والتي تدير أحد أكبر مجمعات التكرير والكيميائيات المتكاملة في الصين.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج، تواصل أرامكو التقدم في أعمال التوسع في زيادة إنتاج النفط الخام للمحافظة على الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة عند 12.0 مليون برميل في اليوم، كما تتقدم فيما يتعلق بهدفها المتمثل في زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 60 ٪ بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2021.

وفي قطاع التكرير والكيميائيات، لا يزال تركيز أرامكو منصَب على تعزيز أعمالها في المناطق والتسويق، الرئيسة ذات النمو المرتفع، وزيادة كميات النفط الخام السعودي الموجهة إلى المصافي المملوكة بالكامل أو المنتسبة لها، وزيادة معدلات تحويل مكونات المواد الهيدروكربونية إلى مواد. وقد بدأت خلال العام أعمال الإنشاء في مشروعين رئيسين في آسيا وواحد في المملكة العربية السعودية لتوسيع إنتاجها في تحويل السوائل إلى كيميائيات، وقامت بشراء حصة في أحد أكبر مجمعات التكرير والبتروكيميائيات المتكاملة في الصين.

وأرست أرامكو السعودية و»توتال إنيرجيز» عقود أعمال الهندسة والشراء والبناء الخاصة بمجمع أميرال بقيمة 41.3 مليار ريال سعودي (11.0 مليار دولار أميركي)، وهو مشروع توسعة مستقبلية لمنشأة البتروكيميائيات عالية المستوى في مصفاة ساتورب في الجبيل. ويهدف المجمع الجديد إلى ضم واحدة من أكبر وحدات التكسير البخاري لتكسير اللقيم المختلط في المنطقة، بطاقة إنتاجية تبلغ 1.65 مليون طن سنويًا من الإيثيلين والغازات الصناعية الأخرى. ومن المتوقع أن يمكّن المشروع ساتورب من تطوير إستراتيجية أرامكو السعودية لتحويل السوائل إلى كيميائيات ويُتوقع بدء أعمال التشغيل التجاري في عام 2027.

ودعمًا للتوسع في أعمالها بقطاع التجزئة العالمي، أكملت أرامكو السعودية شراء حصة بنسبة 100 % في شركة التجزئة التشيلية، شركة إسماكس للتوزيع (إس بي إي) (إسماكس)، إحدى الشركات الرائدة في مجال تجارة التجزئة للوقود ومواد التشحيم في دولة تشيلي، من مجموعة ساوثرن كروس، ما يمثّل أول استثمار للشركة في أعمال التجزئة والتسويق في أميركا الجنوبية. ووقّعت أرامكو السعودية أيضًا اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة قدرها 40 % في شركة غاز ونفط باكستان المحدودة («قو»)، وهي شركة تعمل في مجال الوقود ومواد التشحيم والمتاجر المتنوّعة في باكستان، وتخضع لشروط الإغلاق المعتادة، بما في ذلك الموافقات التنظيمية.

وتعزيزًا لدورها في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وتماشيًا مع هدفها المتمثل في الاستفادة من موارد الطاقة الشمسية في المملكة، أبرمت أرامكو السعودية اتفاقية شركاء مع صندوق الاستثمارات العامة وشركة أكوا باور لتطوير مشروعي الشعيبة 1 و2 للطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة بقدرة إجمالية متوقعة تبلغ 2.66 غيغاواط، ومن المتوقع أن تبدأ الأعمال التجارية بحلول عام 2025.

الاعتماد المفرط على التوقعات الاقتصادية يفرز حقبة جديدة من عدم اليقين بشأن أسعار النفط الاقتصادية

قال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن العدد المتزايد من المفاجآت في سوق النفط أدى إلى حقبة جديدة من عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤ بأسعار الخام، في ظل الاعتماد المفرط على توقعات النمو الاقتصادي».

ولفت المحللون إلى أن الطاقة الفائضة في أوبك سيتم استخدامها في الوقت المناسب وهي عنصر مهم لأمن الطاقة في الأعوام المقبلة، حيث أكدت أوبك مرارا وتكرارا أنها لا تنوي العدول عن تخفيضات الإنتاج وضخ مزيد من الإمدادات حتى ترى سوقا متوازنة وطلبا أقوى ومن ثم أسعارا أعلى معززة للاستثمارات.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن أسعار النفط الخام تظل صامدة وقوية وتواصل الارتفاع متحدية كثيرا من العوامل العكسية».

وأشار إلى أنه ربما يكون النفط السلعة الأكثر مرونة في العالم بسبب استخداماته المتعددة، وحتى عندما يتباطأ الاقتصاد الأمريكي وهو الأكبر عالميا فإن تأثير الركود على الطلب في النفط لن يكون ملحوظا بقدر ما سيكون على السلع الأخرى.

من ناحيته، أوضح ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن نمو الطلب فاجأ المحللين في العام الماضي وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الإمدادات ولا سيما من الولايات المتحدة.

وذكر أن وكالة الطاقة الدولية كانت قد توقعت انخفاض الطلب على النفط بفضل زيادة اعتماد السيارات الكهربائية، لكن لم يتحقق أي من هذه التوقعات حتى مع وصول مبيعات السيارات الكهربائية إلى مستوى قياسي العام الماضي.

من جانبه، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، «إن سوق النفط الخام ما زالت أكثر تركيزا على الصين من المعتاد، وقد أظهر الطلب الصيني على النفط مرونة ونموا أقوى من المتوقع، حيث إن معظم التوقعات ربطت بشكل مباشر بين آفاق النمو الاقتصادي واتجاهات الطلب على النفط».

وفيما يخص الأسعار، اقترب خام برنت من 86 دولارا للبرميل اليوم الإثنين مع تصاعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا والصراع في الشرق الأوسط.

وخلال التعاملات، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 40 سنتا لتصل إلى 85.83 دولار للبرميل، وزادت العقود الآجلة للخام الأمريكي 40 سنتا أيضا أو 0.3 % لتصل إلى 81.03 دولار للبرميل.

وسجل كلا الخامين ارتفاعا بشكل مطرد هذا العام، مع زيادة برنت بنحو 11 % وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 12.5 % بحلول التسوية يوم الجمعة.

العراق وشركات نفط يتبادلان اللوم حول توقف خط أنابيب مع تركيا الاقتصادية

قالت وزارة النفط العراقية اليوم الإثنين «إن الشركات الأجنبية العاملة في إقليم كردستان العراق تتحمل جزءا من المسؤولية عن تأخر استئناف صادرات الخام من المنطقة، لعدم تقديم عقودها إلى الحكومة لمراجعتها».

ولا يزال خط أنابيب النفط بين العراق وتركيا، الذي كان ينقل نحو 0.5 % من إمدادات النفط العالمية، متوقفا بسبب عقبات قانونية ومالية منذ مارس 2023.

وتوقف تدفق النفط عبر خط الأنابيب بعد أن قضت غرفة التجارة الدولية، ومقرها باريس، بأن تركيا انتهكت بنود اتفاقية 1973 من خلال تسهيل صادرات النفط من منطقة كردستان شبه المستقلة دون موافقة الحكومة الاتحادية العراقية في بغداد.

وذكرت الوزارة في بيان أن الشركات الأجنبية إضافة إلى السلطات الكردية العراقية لم تقدم حتى الآن عقودها إلى وزارة النفط الاتحادية لمراجعتها وإصدار عقود جديدة تتوافق مع الدستور والقانون.

وقالت الحكومة ردا على بيان صدر يوم السبت عن رابطة صناعة النفط في كردستان (أبيكور)، «إنها تسعى إلى مراجعة تلك العقود بعد أن قضت محكمة ببطلان الاتفاقات الموقعة مع حكومة إقليم كردستان».

وقضت المحكمة الاتحادية العراقية في عام 2022 بعدم دستورية قانون النفط والغاز الذي ينظم الصناعة في إقليم كردستان.

ويلتزم العراق بحد أدنى من المدفوعات المتفق عليها مع تركيا طالما أن خط الأنابيب يعمل من الناحية الفنية، وهو ما قدرته وود ماكنزي للاستشارات بنحو 25 مليون دولار شهريا.

وأشارت أبيكور إلى تقديرات مماثلة قائلة «إن العراق يتيعن عليه دفع 800 ألف دولار غرامات يومية».

وذكر بيان أبيكور أن الحكومة العراقية لم «تتخذ الإجراءات المطلوبة» لإعادة تشغيل خط الأنابيب، مضيفا أنه «لم يكن هناك تقدم حقيقي» في إعادة تشغيل الخط رغم اجتماعات عقدت في بغداد في يناير بين ممثلي الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وشركات النفط العالمية.

وأضاف البيان أنه «يجب الحفاظ على الشروط التجارية الحالية والنموذج الاقتصادي للشركات الأعضاء»، داعيا إلى تقديم ضمانات تتعلق بدفع مستحقات صادرات النفط السابقة والمستقبلية.

ومن المقرر أن يجتمع محمد شياع السوداني رئيس الوزراء مع الرئيس الأمريكي جو بايدن في واشنطن يوم 15 أبريل لمناقشة مستقبل التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق وإصلاحات مالية، فضلا عن الجهود الأمريكية لوقف اعتماد العراق، وهو من الدول القليلة التي لديها علاقات جيدة مع واشنطن وطهران، على الطاقة والغاز الإيرانيين.

وقالت أبيكور «إنها أبلغت أعضاء إدارة بايدن والكونجرس بأنه لا ينبغي للبيت الأبيض المضي قدما في الزيارة المقررة ما لم يتم استئناف التدفقات عبر خط الأنابيب، وحصول شركات النفط العالمية على ضمانات بالدفع، وأن تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذ الموازنة الاتحادية التي تشمل إقليم كردستان».

الامتثال لخفض «أوبك +»

قالت الوزارة «إن تقارير منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومصادر دولية ثانوية أظهرت أن إنتاج الخام في إقليم كردستان يراوح بين 200 ألف و225 ألف برميل يوميا دون علم أو موافقة الوزارة».

وقال العراق في مارس «إنه سيخفض صادراته من النفط الخام إلى 3.3 مليون برميل يوميا في الأشهر المقبلة لتعويض أي زيادة مسجلة في شهري يناير وفبراير فوق حصته المقررة بموجب اتفاقات تحالف أوبك +»، ومن شأن هذا التعهد أن يخفض الشحنات بمقدار 130 ألف برميل يوميا عن الشهر الماضي.

وقالت وزارة النفط العراقية «إن عدم الالتزام بالسياسة النفطية العامة المعتمدة من قبل الحكومة الاتحادية يعرض سمعة العراق والتزاماته الدولية للخطر».

مصفاة كويبيشيف الروسية توقف العمل بإحدى وحدتيها بعد هجوم بطائرة مسيرة الاقتصادية

قال مصدران في صناعة النفط لـ«رويترز» اليوم الاثنين: إن مصفاة كويبيشيف لتكرير النفط المملوكة لشركة روسنفت بمدينة سامارا الروسية أوقفت إحدى الوحدتين الرئيستين التي تمثل نصف طاقتها بعد هجوم بطائرة مسيرة خلال الأيام القليلة الماضية. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن الحاكم الإقليمي دميتري أزاروف أن حريقا اندلع في المصفاة بعد هجوم بطائرة أوكرانية مسيرة صباح السبت. وأضاف أزاروف أن الحريق اندلع في الوحدة الرئيسة لتكرير النفط. وكثفت أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية النفطية الروسية منذ بداية العام واستهدفت عديدا من المصافي الكبيرة في محاولة لشل الجيش الروسي وعرقلة تقدمه.

وتظهر حسابات «رويترز» أن طاقة تكرير النفط الروسية التي توقفت في الربع الأول نتيجة هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية على نحو 7 منشآت تصل إلى نحو 4.6 مليون طن (370500 برميل يوميا)، أو ما يعادل 7 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية، علاوة على ما يرتبط بأعمال الصيانة لأسباب أخرى.

وقال أزاروف: إن هجوما متزامنا بطائرة مسيرة على مصفاة أخرى في المنطقة لم ينجح ولم تتعرض منشآتها لأضرار.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدة المتضررة بمصفاة كويبيشيف 9500 طن متري يوميا (70000 برميل يوميا)، أي نحو نصف طاقة المنشأة.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لوحدة التكرير الأخرى بالمصفاة 10500 طن يوميا. ولم يتضح على الفور ما إذا كانت الوحدة تعمل بصورة طبيعية.

في العام الماضي، احتلت مصفاة كويبيشيف المرتبة 29 بين مصافي النفط الروسية قياسا بحجم الإنتاج، ما يمثل 1.34 % من إجمالي الإنتاج، إذ قامت بمعالجة 3.687 مليون طن من النفط الخام.

«لوسيد» تعلن استثماراً بمليار دولار من إحدى شركات «السيادي» السعودي

الشرق الأوسط

أعلنت مجموعة «لوسيد» للسيارات الكهربائية عن استثمار بقيمة مليار دولار من قِبل إحدى الشركات التابعة لـ«صندوق الاستثمارات العامة السعودي»، والذي يعد المساهم الأكبر في المجموعة. وأبرمت المجموعة الأميركية اتفاقاً مع شركة «أيار للاستثمار»، لشراء حصة بمليار دولار في صانعة السيارات الكهربائية، ما قفز بسهم الشركة الأميركية بنحو 26 في المائة بتداولات ما قبل افتتاح السوق الرسمية في نيويورك.

وأشار الرئيس التنفيذي ومدير التكنولوجيا في مجموعة «لوسيد»، بيتر رولينسون، إلى أهمية تلقي هذا الدعم القوي والمستمر من «صندوق الاستثمارات العامة». وقال، في بيان صادر عن الشركة: «نعمل على ترسيخ مكانتنا بوصفنا شركة رائدة في مجال تكنولوجيا السيارات الكهربائية حول العالم».

وأضاف رولينسون: «نواصل الاستثمار على المدى الطويل في كل من التكنولوجيا لدينا وقدراتنا التصنيعية المتكاملة رأسياً، مع دعم صندوق الاستثمارات العامة بوصفه عامل تمييز رئيسياً».

ولفت إلى مواصلة تسريع النمو من خلال عمليات التسليم، وتنفيذ مبادرات الأعمال الرئيسية، مع التركيز المستمر على التكلفة، كاشفاً عن إطلاق سيارة Gravity SUV «التي ستغير قواعد اللعبة، في وقت لاحق من هذا العام».

مصر تعتزم استثمار 3.7 مليار جنيه في الطاقة المتجددة خلال العام المالي المقبل

الشرق الأوسط

بحث مجلس إدارة هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر تخصيص موازنة استثمارية بقيمة 3.7 مليار جنيه في السنة المالية الجديدة 2024 - 2025، تتركز على إنشاء مشروعات طاقة متجددة.

وأفاد بيان صادر عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بأنه من بين المشروعات المزمع إقامتها في السنة المالية المقبلة، إنشاء محطة توليد الكهرباء باستخدام الخلايا الشمسية بقدرة 20 ميغاواط في مدينة الغردقة، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي «الجايكا»، في إطار سعى الدولة لزيادة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة لأكثر من 42 في المائة عام 2030.

ووفقاً للبيان، استعرض المجلس، في جلسته الأولى برئاسة الوزير محمد شاكر، قرارات رئاسية بتخصيص مساحات أراض إضافية لمشروعات الطاقة المتجددة، ليتجاوز إجمالي المساحات المخصصة لتلك المشروعات 41 ألف كيلومتر مربع.

الغيص: قطاع التنقيب واستخراج النفط يحتاج 11.1 تريليون دولار استثمارات بحلول 2045 الشرق الأوسط

قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، هيثم الغيص، إن قطاع التنقيب والاستخراج النفطي يحتاج إلى استثمارات بقيمة 11.1 تريليون دولار بحلول 2045.

وأوضح الغيص لوكالة أنباء الإمارات (وام)، أن تأمين الإمدادات اللازمة من النفط التي يحتاجها العالم يتطلب ضخ مزيد من الاستثمارات في مختلف أنشطة الصناعة النفطية في ظل الزيادة المتوقعة في الاستهلاك العالمي للطاقة التي تشكل ركيزة أساسية لمواصلة زخم النمو الاقتصادي العالمي.

وأضاف أن قطاع التكرير والتصنيع النفطي يحتاج إلى استثمارات بنحو 1.7 تريليون دولار، في حين يتطلب قطاع النقل والتسويق تخصيص استثمارات بقيمة 1.2 تريليون دولار وذلك بحلول عام 2045.

وعدّ أن تخصيص المزيد من الاستثمارات في صناعة النفط من شأنه أن يسهم في تعزيز استدامة قطاع الطاقة العالمي، وتأمين إمدادات كافية وموثوقة للعالم أجمع وضمان إمدادات آمنة لأجيال المستقبل.

وقال: «أهمية هذه الاستثمارات لا تنحصر فقط في تعزيز أمن الطاقة العالمي، بل ستسهم أيضاً بشكل كبير في تطوير التقنيات المطلوبة لخفض الانبعاثات... لذا تواصل المنظمة والدول الأعضاء فيها تأكد أهمية ضخ الاستثمارات اللازمة في هذا القطاع الحيوي لارتباطها بشكلٍ وثيق باستدامة قطاع الطاقة وتأمين الإمدادات وخفض الانبعاثات».

وأكد الغيص أن الدول الأعضاء في المنظمة تلعب أدواراً قيادية مهمة في العديد من القضايا الحاسمة التي تهم العالم أجمع لإيجاد حلول واقعية ومسؤولة وشاملة، لا سيما قضايا التغير المناخي وتحول الطاقة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة تستفيد من مواردها الطبيعية المتنوعة والخبرات التي اكتسبتها عبر السنين، خاصةً في قطاعي النفط والطاقة، وتقدم استثمارات هائلة من أجل تطوير التكنولوجيا والتقنيات المبتكرة التي تسهم بدورها في خفض الانبعاثات، ومنها التقاط وتخزين واستخدام الكربون والاستخراج المعزز للنفط عبر استخدام ثاني أكسيد الكربون والالتقاط المباشر للكربون من الهواء وخفض الانبعاثات عبر تخفيف تركيز الكربون في جميع قطاعات الصناعة النفطية؛ التنقيب والاستخراج والنقل والتسويق والتكرير والتصنيع؛ إذ تلعب جميع هذه التقنيات دوراً مهماً في خفض الانبعاثات وتوفير الطاقة بشكلٍ مستدام وصديق للبيئة.

وقال الغيص إن الدول الأعضاء في المنظمة ضخت استثمارات كبيرة في الصناعة النفطية وصناعات الطاقة الأخرى مثل الهيدروجين والطاقة المتجددة والتقنيات المطلوبة لخفض الانبعاثات الكربونية، وذلك لضمان أمن الطاقة العالمي واستمرارية الإمدادات.

وأكد أن دور النفط الحيوي لا يقتصر على كونه مصدراً رئيسياً مهماً للطاقة، بل إن النفط ومشتقاته يدخل في صناعة أشكال الطاقة الأخرى مثل الطاقة المتجددة، موضحاً أن النفط الأساس في تزويد هذه الصناعة بالمواد الأولية التي تحتاجها صناعة توربينات الرياح وألواح الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى بطاريات أيونات الليثيوم التي تستخدم في السيارات الكهربائية.

«غولدمان ساكس»: مليونا برميل يومياً من النفط توجه بعيداً عن البحر الأحمر

الشرق الأوسط

قال بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» إن قرابة مليوني برميل يومياً من النفط يجري توجيهها بعيداً عن البحر الأحمر حالياً؛ لتفادي الاضطرابات هناك، ما يمثل نحو 30 في المائة تقريباً من إجمالي تدفقات النفط عبر الممر المائي.

وأضاف البنك، وفق «وكالة أنباء العالم العربي»، أن اضطرابات البحر الأحمر لها تأثير متواضع على أسعار النفط الخام؛ لأن إنتاج النفط ما زال غير متأثر بها، لكنه أضاف أن الاضطرابات تؤثر بشكل كبير على أسعار شحن النفط وعلى المنتجات النفطية المكررة في أوروبا.

وتعرضت عدة سفن في البحر الأحمر لهجمات من قِبل جماعة الحوثي اليمنية التي تقول إن الهجمات تأتي رداً على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ما أدى بشركات شحن عالمية إلى توجيه ناقلاتها بعيداً عن البحر الأحمر وقناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح.

وقال «غولدمان ساكس»: «تشير تقديراتنا إلى أن الاضطرابات حالياً في البحر الأحمر تعزز أسعار خام برنت بواقع دولارين للبرميل فقط، إذ إن زيادة الوقت الذي يقضيه النفط بحراً، وارتفاع الطلب على الوقود البحري، أديا إلى انخفاض أسرع، إلى حد ما، من المتوقع في مخزونات النفط على البر».

وذكر التقرير أن هجمات أوكرانيا المتصاعدة على البنية التحتية النفطية الروسية، خصوصاً المصافي، تشكل مصدراً آخر للمخاطر الجيوسياسية المستمرة، وتفاقم الشح الحالي بالمنتجات المكررة، مشيراً إلى خسارة طاقة التكرير الروسية 800 ألف برميل يومياً حتى الآن، ومن المحتمل أن يستمر ذلك لعدة أشهر، وسط انخفاض مخزونات المنتجات بالفعل.

وقال تقرير البنك إنه، بالنظر إلى المستقبل، ثمة مخاطر جيوسياسية مستمرة تدفع إلى تراجع إمدادات النفط والمنتجات النفطية، تشمل شن هجمات أخرى على البنية التحتية النفطية الروسية، وأي خفض لإمدادات النفط الإيراني بعد الانتخابات الأميركية، أو عقب تصعيد محتمل للصراع في غزة، وأيضاً غلق مضيق هرمز وهو احتمال أقل ترجيحاً، لكن ستترتب عليه تبعات؛ على رأسها حدوث انخفاض كبير بإنتاج الخام في الشرق الأوسط، وقفزة في أسعاره.

روسيا تشحن الغاز الطبيعي المسال إلى إسبانيا للمرة الأولى

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات بورصة لندن للأوراق المالية وخدمات الأسواق العالمية «إل إس إي جي»، يوم الاثنين، أن شركة «غازبروم» الروسية قامت، للمرة الأولى، بشحن حمولة من الغاز الطبيعي المسال من مصنعها الصغير للغاز الطبيعي المسال في بورتوفايا على بحر البلطيق، إلى إسبانيا.

وعلى عكس بعض منتجات الهيدروكربونات الروسية الأخرى، مثل النفط الخام، لم يخضع الغاز الطبيعي المسال للعقوبات الغربية، وفق «رويترز».

وأظهرت البيانات أن الناقلة «كول روفر»، التي قامت بتحميل الغاز الطبيعي المسال من سفينة إلى أخرى من وحدة تخزين وإعادة تحويل الغاز العائمة «FSRU»، المارشال فاسيليفسكي، أفرغت حمولتها في ميناء هويلفا الإسباني بمحطة إيناغاس للغاز الطبيعي المسال.

وفقدت شركة «غازبروم»، التي تسيطر عليها الدولة فعلياً، سوق صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب الأوروبية، التي كانت، ذات يوم، المصدر الرئيسي لعائدات العملات الأجنبية لموسكو.

ووفقاً لبيانات «غازبروم»، وحسابات «رويترز»، قامت روسيا بتوريد ما مجموعه نحو 63.8 مليار متر مكعب من الغاز إلى أوروبا بطرق مختلفة عبر خطوط الأنابيب في عام 2022. وانخفضت الأحجام بشكل أكبر، بنسبة 55.6 في المائة، لتصل إلى 28.3 مليار متر مكعب في العام الماضي.

وجرى إطلاق مصنع بورتوفايا للغاز الطبيعي المسال بطاقة 1.5 مليون طن متري سنوياً، في سبتمبر (أيلول) 2022.

وجرى إرسال معظم شحنات الغاز الطبيعي المسال من المصنع إلى تركيا أو اليونان، بينما جرى شحن ثلاث شحنات إلى الصين.

«رويترز»: روسيا تطلب من شركاتها خفض إنتاج النفط في الربع الثاني

اقتصاد الشرق

طلبت روسيا من الشركات خفض إنتاج النفط في الربع الثاني من السنة، لضمان تحقيق هدف الإنتاج عند 9 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية يونيو، وفقاً لما نقلته «رويترز» عن 3 أشخاص في صناعة النفط.

الأشخاص الذين طلبوا عدم نشر هوياتهم لأنهم غير مخولين بالحديث علناً، أضافوا أن الحكومة الروسية حددت أهدافاً لكل شركة، في إشارة إلى عزمها الوفاء بحصتها المتفق عليها في إطار تحالف «أوبك+».

تُعد روسيا إلى جانب السعودية، زعيمتي التحالف الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول والعديد من منتجي النفط العالميين الآخرين. في وقت سابق من الشهر الجاري، مددت دول «أوبك+» قيود العرض الخاصة بها إلى الربع الثاني، مع تعهد روسيا، التي التزمت في وقت سابق بخفض الإنتاج والصادرات، بالتركيز بشكل أكبر على الإنتاج.

«وجهة نظر بديلة»

في مارس الجاري، أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دعمه لتخفيضات الإنتاج التي ينفذها التحالف، قائلاً خلال اجتماع مع الفائزين في مسابقة حكومية وعرضه تلفزيون «روسيا 24» الرسمي: «(أوبك+) يساعدنا في الحفاظ على أسعار النفط، وضمان إيرادات الميزانية. ومع ذلك، فإن الإنتاج ينخفض بينما يزيد في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة، وقد تنخفض حصتنا في الأسواق».

بوتين الذي تخوض بلاده حرباً ضد أوكرانيا، شدّد على أن تعاون روسيا مع «أوبك+» يحظى بدعمه الكامل، وقال إنه كان يشير إلى خطر تراجع حصة روسيا في السوق فقط للتعبير عن «وجهة نظر بديلة».

كشف حصة الكويت في حقل الدرة المشترك مع السعودية الطاقة

كشفت مؤسسة البترول الكويتية، للمرة الأولى، حجم حصتها في حقل الدرة، المشترك مع المملكة العربية السعودية، والذي تتنازع الدولتان الخليجيتان عليه مع إيران.

وبحسب بيانات المؤسسة النفطية العملاقة، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، فإن حصة الدولة في غاز الحقل الواقع في المنطقة المقسومة، تبلغ نصف مليار قدم مكعبة يوميًا، وذلك بعد بدء عمليات الإنتاج منه، بالمشاركة مع السعودية.

وتنفّذ الكويت مجموعة من الخطط الطموحة لزيادة إنتاج النفط والغاز، ورفع حصتها السوقية في الأسواق المحتملة المتنامية، وذلك عندما يكون البيع ممكنًا، إذ تشير توقعات مؤسسة البترول -وفق دراسات أجرتها- إلى أن الأسواق الآسيوية ستظل المستورد الرئيس لإنتاجها النفطي.

حقل الدرة المشترك بين الكويت والسعودية

تتزايد مساعي السعودية والكويت لتطوير حقل الدرة، لا سيما مع ما يحظى به من إمكانات ضخمة، تدفع إيران من جهة أخرى إلى محاولة مشاركتهما فيه، إذ تبلغ احتياطياته المؤكدة حتى الآن نحو 60 تريليون قدم مكعبة، إلى جانب 300 مليون برميل من النفط.

وفي المقابل، تشير بعض التقديرات إلى أن الحقل يضم كميات أقل من الغاز الطبيعي، تتراوح بين 10 و13 تريليون قدم مكعبة، بينما تعمل الدولتان الخليجيتان على تطويره لإنتاج نحو مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا، و 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا، لتلبية الطلب المحلي عليهما.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، أبرز المعلومات عن حقل الدرة المشترك بين الكويت والسعودية:

وكانت الكويت والسعودية قد وقّعتا اتفاقًا قبل عامين، في مارس/آذار 2022، يستثمر البلَدان بموجبه نحو 7 مليارات دولار لتطوير الحقل، الذي يمكن أن يوفر للكويت نصف مليار قدم مكعبة يوميًا من الإنتاج، الذي يُقدَّر بنحو مليار قدم مكعبة يوميًا، أي بنسبة 50%.

وبإمكان هذه الكميات أن تلبي نحو 12% من الطلب الكويتي المتوقع بحلول عام 2030، والذي تشير التقديرات إلى أنه سيبلغ نحو 4 مليارات قدم مكعبة يوميًا، 2030، بحسب ما أكده الكاتب واين أكرمان، في مقال نشره معهد الشرق الأوسط (إم إي آي).

وبالنسبة للسعودية، ستضيف نسبة الـ500 مليون قدم مكعبة نحو 3% فقط إلى أحجام الغاز اليومية الحالية، وهو تقدير لم لم يأخذ بالحسبان الكميات الضخمة المكتشفة مؤخرًا في حقل الجافورة، وفق معلومات رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

خطط مؤسسة البترول الكويتية

تستهدف مؤسسة البترول الكويتية زيادة القدرة الإنتاجية للدولة من النفط الخام، إلى نحو 3.2 ملايين برميل يوميًا بحلول السنة المالية 2026-2027، بزيادة 32%، مقارنة بقدرة إنتاجية بلغت 2.422 مليون برميل يوميًا خلال السنة المالية 2020-2021.

وبحسب البيانات، التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، فإن القدرة الإنتاجية للكويت خلال السنة المالية الحالية 2023-2024 تسجل نحو 2.9 مليون برميل، ومن المتوقع زيادتها إلى 3 ملايين برميل يوميًا خلال السنة المالية المقبلة 2024-2025.

وفيما يتعلق بالغاز، كشفت البيانات أن إنتاج شركة نفط الكويت من الغاز سيقفز إلى مستوى 913 مليون قدم مكعبة يوميًا خلال السنة المالية 2026-2027، وذلك من مستوى 541 مليون قدم مكعبة يوميًا في 2020-2021، بحسب الأرقام التي نشرتها صحيفة الأنباء الكويتية.

يشار إلى أن إنتاج الغاز الحر في الكويت من المقرر أن يسجل نحو 608 ملايين قدم مكعبة يوميًا خلال السنة المالية الحالية 2023-2024، قبل أن يقفز إلى مستوى 787 مليون قدم مكعبة يوميًا في السنة المالية القادمة 2024-2025، ثم إلى 901 مليون قدم مكعبة قياسية يوميًا بحلول عام 2025-2026.

الحجي: واردات الهند من النفط الروسي ترتفع.. وانهيارها «إعلامي» فقط

الطاقة

كشف مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، ارتفاع واردات الهند من النفط الروسي الأسبوع الماضي، مقارنة بالأسبوع السابق له.

وقال الحجي في تغريدة بموقع «إكس» (تويتر سابقًا): «عند قراءة أنباء عن واردات الهند النفطية من روسيا في بعض وسائل الإعلام، يمكن أن تعتقد أن تلك الواردات تشهد انهيارًا، لكن بيانات شركة كبلر Kpler تنفي ذلك».

وأضاف الحجي في تغريدته، اليوم الإثنين 25 مارس/آذار 2024، أن بيانات كبلر توضح زيادة واردات الهند من النفط الروسي الأسبوع الماضي إلى 1.953 مليون برميل يوميًا، بارتفاع 126 ألف برميل يوميًا عن الأسبوع الذي سبقه.

ووفق وكالات أنباء مختلفة، من بينها بلومبرغ، فقد توقفت كل مصافي التكرير الهندية عن شراء النفط الروسي المنقول على متن ناقلات شركة الشحن الروسية «سوفكومفلوت» (Sovcomflot)، خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات الغربية مؤخرًا.

هل توقفت واردات الهند من النفط الروسي؟
توقفت واردات الهند من النفط الروسي بسبب خوف مصافي التكرير من العقوبات الغربية، وفق ما ذكره موقع «يوروميدان»، أمس الأحد 24 مارس/آذار 2024.

ويُعدّ الحدث دليلًا على تأثُّر دول مثل الهند بالعقوبات، في حين ما تزال أوروبا تستقبل خام موسكو بانتظام؛ ما يعني فشل الاتحاد في إدارة هذا الملف.

وبسبب الحسومات التي حصلت عليها الدولة الآسيوية العملاقة، نتيجة للعقوبات على روسيا، ومساعي موسكو لتسويق إنتاجها بعيدًا عن أوروبا، زادت واردات الهند من النفط الروسي خلال 2023.

ورغم ما رددته بعض وسائل الإعلام العالمية عن تراجع تلك الواردات، فإن مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، استبعد ذلك.

وكان الحجي قد أكد، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، نُشرت في 10 من شهر مارس/آذار الجاري، أن الصادرات من موسكو بدلًا من الخروج من البحر الأسود إلى أوروبا مباشرة، غيّرت اتجاهها تمامًا إلى آسيا، فأصبح عليها أن تعبر البحر المتوسط، ليذهب النفط الروسي إلى الهند والصين ودول القارة مباشرة.

وأشار في الحلقة التي كانت بعنوان «العقوبات الغربية على النفط الروسي.. بهرجة إعلامية وبطولات وهمية» إلى أن النفط الروسي يعبر كل المضائق المائية التركية، والبحر المتوسط، وقناة السويس، والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب، وخليج عدن، وبحر العرب، وخليج عمان، إلى الهند والصين وغيرهما.

وأضاف: «التغيير الأساس أن الزيادة في الصادرات النفطية الروسية المتجهة إلى دول قارة آسيا كانت كبيرة؛ إذ قفزت من 250 ألف برميل يوميًا قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى 1.7 مليون برميل يوميًا في الوقت الحالي».

أكبر المشترين للنفط الروسي

تربعت الهند على قمة أكبر المشترين للنفط الروسي، خلال 2023، كما ارتفعت واردات الهند من النفط الروسي خلال شهر فبراير/شباط 2024، مقارنة بأول شهور العام الجاري وآخر العام الماضي، وفق ما ذكرته صحيفة «ذا إيكونوميك تايمز» المحلية قبل أيام.

وقالت الصحيفة في تقريرها، الذي طالعته منصة الطاقة المتخصصة: «إن هذا الارتفاع يُنهي انخفاضًا بالواردات في الشهرين السابقين».

ووفق مصادر محلية، فقد ارتفعت واردات مصافي النفط الهندية من الخام الروسي الشهر الماضي بنسبة 2.8%، مقارنة بشهر يناير/كانون الثاني، مسجلة 1.51 مليون برميل يوميًا، لكنها كانت أقل بنسبة 12.2% عن الشهر ذاته من 2023.

وأوضحت البيانات أن واردات الهند من النفط الروسي في فبراير/شباط 2024 مثّلت أكثر من 32% من إجمالي واردات الخام في نيودلهي، مقابل 28% فقط في يناير/كانون الثاني 2024.

وكشفت البيانات تراجع واردات النفط الهندية بصورة عامة الشهر الماضي بنسبة 10%، لتسجل 4.72 مليون برميل يوميًا. وقال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي: «الآن، الواضح تمامًا هو اعتماد الصين والهند بشكل كبير على النفط الروسي، وهناك كلام كثير في الإعلام -كلّه يأتي من بلومبرغ- عن موضوع الخلاف بين الهند وروسيا، وكيف أن الهند متأثرة بالعقوبات الأميركية والسقف السعري، وأن هناك مشكلات».

ولكن حقيقة الأمر غير هذا، بحسب الحجي؛ فاليوم يدور الحديث حول أن واردات الهند من روسيا تتجاوز مليوني برميل يوميًا، وهذه الواردات كانت «صفرًا» قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، ولكن بلومبرغ تتحدث عن صفقة جرت بين شركة هندية وأخرى روسية، على نفط يسمى «سوكول».

وتابع الحجي: «هذا النفط يأتي من «سخالين»، وهي جزيرة تقع بجوار اليابان، وهذا النفط مناسب جدًا للشركات أو المصافي الهندية، وكان هناك عقد في عام 2020 -قبل الأحداث- ولكن هذا النفط ارتفع سعره بشكل كبير؛ لأنه مطلوب، وبعد انتهاء الحسومات لم يعد يعجب الشركات الهندية».

وأضاف: «لذلك، قرر الهنود الضغط على الروس، وأن يقولوا لهم -كعادتهم طبعًا-، نريد تغيير العقد، فرفضوا استلام 12 ناقلة نفط عالقة بالقرب من ماليزيا وكوريا؛ لذلك فإن الأزمة تتعلق بالعقد والتسعير، وربما تكون هناك أمور سياسية، ولكن في الوقت نفسه زادت الشركات الهندية وارداتها من نفط «أورال» الروسي، القادم عن طريق البحر الأسود والبحر المتوسط والبحر الأحمر».

شكراً